جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٤٧٧)

تخطيط الانتاج الزراعي من منظور تعظيم العائد الاجتماعي

اعداد

دكتور / عبد القادر محمد دياب

يونية ١٩٨٨

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

" المحتويـــات "

الموضـــوع :	الصفحـــة
١ ــ مقدمـــة	
٢ ــ الفصل الأول : الأهداف المستهدفة من تخطيط الأنتاج الزراعى :	١
١ ــ مقابلة احتياجات السوق المحلى	١
٢ ــ توفير النقد الاجنبى	٧
٣ ــ زيادة فرص العمل	١٣
٤ ــ زيادة الدخل الزراعى	١٨
٥ ــ تعظيم العائد الاجتماعى ، وقضية الأمن الغذائى .	٢١
٣ ــ الفصل الثانى : قيود ، ومحددات تخطيط الأنتاج الزراعى :	٢٥
١ ــ المساحة الأرضية والمحصولية	٢٥
٢ ــ الموارد المائية	٢٦
٣ ــ الموارد البشرية	٢٧
٤ ــ رأس المال	٣٠
٥ ــ الظروف البيئية والعوامل الفنية	٣٠
٦ ــ الأهداف المستهدفة من تخطيط الأنتاج الزراعى ...	٣٧
٤ ــ الفصل الثالث : مؤشرات تخطيط الأنتاج الزراعى :	٤١
١ ــ الطلب على السلع الزراعية	٤١
٢ ــ الانتاجية الزراعية	٤٢
٣ ــ الأسعار الزراعية وتكاليف الأنتاج الزراعى	٤٣

الموضـــــــوع :	الصفحـــة

٤ ـ الدخل المزرعى ٤٣

٥ ـ المساهمة فى توفير النقد الأجنبى ٤٤

(٥ـ١) المكون الاجنبى والمحلى فى القيمة الاجمالية
لانتاجية الفدان ٤٧

(٥ـ٢) المكون الاجنبى والمحلى فى تكلفة أنتاج
المحاصيل الزراعية ٥١

(٥ـ٣) تكاليف اعداد وتجهيز الحاصلات التصديرية
والبديلة للواردات ٧٨

(٥ـ٤) صافى العائد من النقد الأجنبى ٨٤

٦ ـ العائد الاجتماعى ٨٥

٥ ـ الفصل الرابع :ـ الأنتاج ، والتوزيع الأمثل للموارد الزراعية ٩٥

١ ـ تمهيـــد ٩٥

٢ ـ التركيب المحصولى الأمثل ٩٥

٣ ـ النتائج الاقتصادية والاجتماعية ١٠٤

٤ ـ التكلفة الاجتماعية لرفع نسب الأكتفاء الذاتى فى محصولى
القمح ، والذرة الشامى ١٠٨

٦ ـ موجز ، وتوصيات ١١٥

٧ ـ ملحق ١٣٦

٨ ـ مراجع .....

" مقدمـــــة "

يتصف قطاع الزراعة حاليا بمحدودية الطاقة الانتاجية ، وضعف معدلات النمو فى الانتاج من المحاصيل الزراعية مقارنة بمعدلات النمو فى الطلب عليها والذى ينمو بمعدلات أكبر من معـــدلات الزيادة فى الانتاج منها ، وهو ماصاحبه بالتالى انخفاض درجة الاكتفاء الذاتى فى أغلب السلـــع الزراعية وتزايد حجم الواردات منها مع انخفاض حجم الفائض المتاح للتصدير من البعض الاخر منهـــا . وعليه وفى ضوء ذلك الموقف فكثيرا ماتثار قضية أولويات التوسع فى انتاج المحاصيل الزراعية المختلفـــة بغرض مقابلة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن تستهدف من عملية تخطيط الأنتـــاج الزراعى وفقا للأولويات التى يراها المخططون . فقد تكون هناك وجهات النظر التى ترى أولويـــة التوسع فى انتاج محاصيل معينة بغرض رفع درجة الاكتفاء الذاتى وتخفيض حجم الواردات منهـــا ، وقد يكون ذلك على حساب الانتاج من المحاصيل الزراعية الأخرى ، والتى قد يكون من بينها ما هو بديل للواردات أو ما هو من المحاصيل التصديرية . كما قد توجد وجهات النظر الأخرى الـــتى تدعو الى التوسع فى انتاج محاصيل معينة أخرى بهدف زيادة الصادرات منها ، وهو ماقد يأتى على حساب الانتاج من بعض المحاصيل الأخرى البديلة للواردات والتصديرية فى ظل محدودية الطاقـــة الانتاجية للقطاع الزراعى .

هذا واذا كانت الدراسة الحالية تستهدف تخطيط الأنتاج الزراعى وفقا لمنظور تعظـــيم العائد الاجتماعى من الموارد الزراعية المستغلة حاليا ، باعتباره المعيار الأشمل الذى يأخـــذ فى حسبانه الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للأنتاج من أى مـــن المحاصيل الزراعية المختلفة ، الا أنها ستتناول أيضا مناقشة الأهداف التفصيلية التى يمكـــن أن تستهدف من عملية تخطيط الانتاج الزراعى بغرض التعرف على أولوياتها فى ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى تسود الاقتصاد المصرى فى الوقت الحالى ، وفى ضوء العوامل الفنية والطبيعيـــة التى تحكم نشاط الأنتاج بالقطاع الزراعى .

واذا كان تخطيط الانتاج الزراعى يعنى فى مضمونه تحديد حجم الأنتاج المستهدف من كل من المحاصيل الزراعية المختلفة بغرض مقابلة هدف أو مجموعة أهداف محددة ، الا أنه يعنى فى نفس الوقت وبالتبعية تحديد حجم كل من الموارد الزراعية المختلفة التى يتطلب تحقيق هذا الهدف أو مجموعة الأهداف توجيهها نحو كل من المحاصيل الزراعية المختلفة . هذا الا أن توزيع الموارد الزراعية المختلفة فيما بين الاستخدامات البديلة أو المتنافسة قد يحكمه من ناحية أخرى بعض العوامل والمحددات الطبيعية والفنية التى تحكم النشاط الأنتاجى الزراعى ، الى جانب القواعد الاقتصادية الأخرى التى تهدف الى ترشيد استخدامات الموارد وتعظيم الناتج منها ، وهو ماقد يتبعه بالتالى وجود تعارض مابين الأهداف المحددة والمستهدفة من تخطيط الانتاج الزراعى فى ظل المحددات القائمة ، اذ قد يتعذر تحقيق هدفا ما أو بعض الاهداف الاعلى حساب مجموعة الاهداف الاخرى ، كما قد يتعذر تحقيق البعض منها بصورة مطلقة ، وهو ماقد يطرح بالتالى قضية تحديد الأولويات فيما بين هذه الأهداف .

ولهذا فان الدراسة الحالية تستهدف أيضا مناقشة العوامل الطبيعية والفنية التى تحكم نشاط الانتاج بالقطاع الزراعى بغرض تحديد القيود والمحددات الطبيعية والفنية التى تواجه تخطيط الأنتاج بالقطاع الزراعى وتحقيق الأهداف المستهدفة منه . وهنا يجدر الأشارة الى أن الدراسة الحالية قد أقتصرت على تناول الانتاج الزراعى من المحاصيل الزراعية بالاراضى القديمة دون الاراضى الجديدة وباستثناء مجموعتى محاصيل الخضروات والفاكهة لأسباب تضمنتها الدراسة .

وعليه فقد قسمت الدراسة الحالية الى أربعة فصول يتناول الفصل الاول منها مناقشة الاهداف التى يمكن أن تستهدف من عملية تخطيط الأنتاج الزراعى . أما الفصل الثانى فيتناول دراسة ومناقشة قيود ، ومحددات تخطيط الأنتاج بالقطاع الزراعى ، على حين يتناول الفصل الثالث دراسة وتقدير المؤشرات اللازمة لتخطيط الانتاج بالقطاع الزراعى . أما الفصل الرابع فيتناول تحديد الأنتاج والتوزيع الأمثل للموارد الزراعية فى ظل القيود والمحددات التى تحكم نشاط الأنتاج الزراعى ، وهدف تعظيم العائد الأجتماعى مع قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك مقارنة بالوضع الحالى .

الفصل الأول : "الأهداف المستهدفة من تخطيط الانتاج الزراعي"

ان الهدف أو مجموعة الأهداف التى تستهدف من عملية تخطيط الانتاج الزراعى قد تختلف فى أى منها أو فى مجموعها وفى أولوياتها ، وكذلك أيضا محددات أو قيود الانتاج من مجتمع الى آخر ، بل قد تختلف داخل نفس المجتمع من وقت الى آخر تبعا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ومراحل التنمية التى يمر بها المجتمع . ومع ذلك نود الاشارة الى أن الجزء الحالى من الدراسة سيتناول عرضا لأهم الأهداف التى يمكن أن تستهدف من عملية تخطيط الانتاج فى الزراعة المصرية فى المرحلة الحالية ، وفى ظل القيود والمحددات القائمة حاليا .

ويمكن حصر أهم الأهداف التى يمكن أن تستهدف من عملية تخطيط الأنتاج الزراعى فى مجموعة الأهداف التالية :-

١ - مقابلة احتياجات السوق المحلى :- من الطبيعى أن يكون هدف توفير احتياجات السوق المحلى من السلع الزراعية من بين الأهداف الرئيسية لتخطيط الانتاج الزراعى ، سواء بالنسبة للسلع الزراعية الغذائية أو السلع الوسيطة التى تقوم عليها بعض الصناعات التحويلية القائمة . وبدراسة الموقف الراهن للأنتاج المحلى من السلع الزراعية المختلفة مقارنة بالاحتياجات المحلية من كل منها ، يمكن تصنيفة الى مجموعات ثلاث وهى :-

أ - مجموعة من المحاصيل الزراعية يعنى الأنتاج المحلى من كل منها باحتياجات السوق المحلى دون وجود عجز أو فائض ، وتشمل هذه المجموعة كل من محاصيل

الشعير ، والفول البلدى ، والذرة الرفيعة ، وهو مايعنى غياب هذه الحاصلات من قوائم التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية ، وان كان التطور التاريخى للانتاج المحلى من محصول الفول البلدى يشير الى وجود هذا المحصول فى قائمة الواردات الغذائية خلال الفترة من اوائل السبعينات الى اوائل الثمانينات امام العجز فى الانتاج منه عن الوفاء بالاحتياجات المحلية ، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (١) .

ب — مجموعه أخرى من المحاصيل الزراعية يفى الأنتاج المحلى منها باحتياجات السوق المحلى مع تحقيق فائض يعكس وجودها فى قائمة الصادرات الزراعية المصرية ، وتشمل هذه المجموعة كل من مجموعة حاصلات الفاكهة ، ومجموعة حاصلات الخضر ، وكل من حاصلات البصل ، والثوم ، والبطاطس ، والفول السودانى ، والارز ، والقطن ، كما يعكس ذلك نفس الجدول السابق ذكره . وهنا أيضا ومن خلال دراسة التطور التاريخى للانتاج المحلى من محاصيل هذه المجموعه مقارنه بالاحتياجات منها يمكن ملاحظة التناقص المستمر فى الفائض المتاح للتصدير منها باستثناء حاصلات الخضر والفاكهة ، والبطاطس حيث يلاحظ تناقص الفائض للتصدير من حاصلات الأرز ، والبصل ، والثوم والفول السودانى ، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢) . ويمكن أن يعزى التناقص المستمر فى الفائض المتاح للتصدير من بعض حاصلات هذه المجموعة الى الى تناقص الانتاج المحلى منها ، كما فى حالة محصول الفول السودانى حيث تأثر بذلك أيضا حجم الاستهلاك المحلى منها ، كما توضح ذلك الجداول رقم (١) ، رقم رقم (٢) بالملحق . هذا على حين يعزى السبب فى تناقص الفائض المتاح للتصدير من بعض الحاصلات الأخرى من هذه المجموعة ، وعلى الرغم من زيادة الأنتاج المحلى منها ، الى زيادة الاستهلاك المحلى منها بمعدلات أكبر من معدلات الزيادة فى انتاجها كمحاصيل الثوم ، والبصل ، والأرز .

جـ — مجموعة من المحاصيل الزراعية الأخرى لايفى انتاجها المحلى ، احتياجات السوق المحلى ، وبدرجة تعكس وجودها فى قائمة الواردات من السلع الزراعية وبأحجام

كبيرة ، ويأتى فى مقدمة هذه المجموعه زيت الطعام حيث وصلت نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منه نحو ٢٠ر٠٪ خلال عام ١٩٨٧/٨٦ ، يليه محصول القمح حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى فى استهلاكه نحو ٢٣ر٤٪ خلال نفس العام ثم يلى ذلك كل من محاصيل العدس ، والسكر حيث وصلت نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من كل منها نحو ٤٦ر٦٪ ، ٥٢ر١٪ على الترتيب . ويأتى بعد ذلك كل من الذرة الشامى ، واللحوم الحمراء ، ولحوم الدواجن ، والألبان كما يشير الى ذلك الجدول رقم (١) . وتتميز هذه المجموعه ومن خلال استقراء التطور التاريخى لانتاجها المحلى مقارنة بالاستهلاك منها الى التزايد المستمر فى نسبة عجز الانتاج عن الوفاء بأحتياجات السوق المحلى حيث التناقص المستمر فى نسبه الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها ، وذلك على الرغم من زيادة الأنتاج منها ، وبمعدلات كبيرة وخاصة من اللحوم والألبان ، والذره الشامى ، الا أن الاستهلاك المحلى منها تزايد بمعدلات أكبر .

ان التناقص المستمر فى حجم الفائض المتاح للتصدير من مجموعة الحاصلات التصديرية مع تزايد الفجوة ما بين الأنتاج المحلى ، والاستهلاك من السلع الزراعيه البديلة للواردات فيه ما يعكس بالتالى محدودية الطاقة الانتاجية للقطاع الزراعى ، مقارنة بالطاقة الاستهلاكية للسلع الزراعية . هذا وبغض النظر عن الاسباب الكامنة وراء محدودية الزيادة فى الأنتاج المحلى من السلع الزراعية أوالأسباب الكامنة وراء زيادة الاستهلاك المحلى منها وبمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى الانتاج (حيث يخرج تحليل ذلك عن دائرة الدراسة الحالية) ، فان الموقف الراهن بالنسبة للأنتاج المحلى من السلع الزراعية مقارنه بالاحتياجات منها الى جانب النتائج التى يعكسها التطور التاريخى للمقارنة فيما بين الأنتاج والاستهلاك منها قد يطرح قضية الأوليات فيما بين المحاصيل الزراعية المختلفة بالنسبة لهدف رفع أو تحقيق درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها فى ظل الطاقة الانتاجية الحالية والمحدودة للقطاع الزراعى . حيث يمكن طرح التساؤلات الآتية : —

جدول رقم (١) نسب الاكتفاء الذاتى من اهم السلع الزراعية

السلع الزراعية / السنوات	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧/٨٦
١ ـ قمح	٣٨ر٤	٢٨ر٧	٢٣ر٤
٢ ـ شعير	١٠٥ر١٠	١٠٠ر٠	١٠٠
٣ ـ فول بلدى	٦٧ر٦٠	٨٨ر٢	١٠٠
٤ ـ عدس	٥٢ر٦	١٢ر٣	٤٦ر٦
٥ ـ ثوم			١٠٢ر٢
٦ ـ بصل	١٢١ر٥	١١٥ر٧	١٠٢ر٢
٧ ـ قطن	١٦٩ر٠	١٨٥ر٩	١٥٠ر٣
٨ ـ ارز	١٠٧ر٢	١٠٥ر٤	١٠٢ر٥
٩ ـ ذرة شامى	٨٦ر١	٧٦ر٢	٦٧ر٨
١٠ـ ذرة رفيعة	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠
١١ـ سمسم	٦٠ر١	٦٥ر٠٠	٥٠ر٠
١٢ـ فول سودانى	١٦٦ر٧	٣١٦ر٢	١١٥ر٠٠
١٣ـ بطاطس	١٠٩ر٩	١١١ر٤٠	١٠٨ر٨
١٤ـ خضروات	١٠٠ر٧	١٠٠ر٠٠	١٠٢
١٥ـ فاكهة	١٠٧ر٨	١٠٥ر٣	١٠٦
١٦ـ لحوم حمراء	٩٤ر٧	٨١ر٦٠	٦٧
١٧ـ لحوم دواجن	٩٧ر٤	٧٠ر٨	٨٣
١٨ـ البان	٩٠ر٥	٦٢ر١٠	٩٦
١٩ـ سكر	٨٩ر٤	٧٩ر٧	٥٢ر١
٢٠ـ زيت طعام	٥٢ر٢	٥٣ر٦	٢٠
٢١ـ بذرة كتان			٨١

المصدر :

حسبت من الجداول رقم (١) ، (٢) بالملحق .

جدول رقم (٢) العجز والزيادة فى الانتاج المحلى من اهم السلع الزراعية عن المستهلك منهـــا

(الف طن)

السنوات / السلع الزراعية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧/٨٦
١ ـ قمـــــح	(٣١٤٠)	(٤٥٣٢)	(٦٣٨٠)
٢ ـ شعـــير	٥	—	—
٣ ـ فول بلـــدى	(١١٢)	(٣٠)	—
٤ ـ عـــدس	(٣٩)	(٥٧)	(٢٦)
٥ ـ ثـــوم			٢
٦ ـ بصـــل	١٠٦	١٠٠	١٨
٧ ـ قطن (شعـــر)	١٥٦	٢٤٤	١٤٤
٨ ـ أرز	١٥١	١٢٩	٩٢
٩ ـ ذرة شامـــى	(٤١٨)	(٩١٦)	(١٩٠٠)
١٠ـ ذرة رفيعـــة	—	—	—
١١ـ سمســـم	(٩)	(٧)	(٩)
١٢ـ فول سودانـــى	١٠	١٣	٣
١٣ـ بطاطـــس	٦٥	١٢٤	١٢٠
١٤ـ خضـــروات	٣٠	—	—
١٥ـ فاكهـــة	٢٥٠	١٦٥	
١٦ـ لحوم حمـــراء	(١٧)	(٧٦)	(٢٠٠)
١٧ـ لحوم دواجـــن	(٣)	(٥٦)	(٤٤)
١٨ـ ألبـــان	(١٨٠)	(١١٣٨)	(١٠٠)
١٩ـ سكـــر	(٩٣)	(٢٢٤)	(٩٨٨)
٢٠ـ زيت طعـــام	(٢٦٥)	(٢٣٥)	(٤٧٨)
٢١ـ بذرة كتـــان			(٥)

المصدر :

حسبت من الجداول رقم (١) ، (٢) بالملحق .

أ — هل من الافضل تحقيق درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من السلع الزراعية البديلة للواردات أوالبعض منها على حساب الانتاج من السلع الزراعية التصديرية ؟ وهل يمكن تحقيق ذلك عمليا اذا ما أخذ فى الحسبان العوامل الفنية أو الطبيعية التى تحكم النشاط الانتاجى فى الزراعة ؟ .

ب — هل من الافضل رفع أو تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من بعض السلع الزراعية البديلة للواردات على حساب الانتاج من البعض الآخر منها ؟ . وهل يمكن تحقيق ذلك عمليا اذا ما أخذ فى الحسبان العوامل الفنية والطبيعية التى تحكم نشاط الانتاج فى الزراعة .

هذا وقد تكون الاجابة على التساؤلات السابقة أو أى منها بالايجاب ، كما قد تكون بالنفى ، حيث يتوقف تحديد الاجابة على هذه التساؤلات على كثير من الاعتبارات الفنية والطبيعية ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، وهو ماستحاول الدراسة الاجابة عليه فى الأجزاء التالية . الا انه لمن الملفت للنظر ومن منظور اجتماعى وجود بعض السلع الزراعية التى وصلت نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها الى الحدود الدنيا للأمان ان لم يكن أدنى منها ، وهى زيت الطعام ، والقمح ، اذ أن استمرارية هذا الوضع قد يصاحبه وجود أزمات فى المعروض منها بالاسواق اذا ما أستمر الأعتماد على الاستيراد من العالم الخارجى لسد الفجوة الكبيرة ما بين الأنتاج المحلى والاستهلاك منها خاصة وأنها تعد من السلع الغذائية الضرورية ، وهو مايستوجب ضرورة تحقيق حد أدنى من نسبة الاكتفاء الذاتى فى السلع الغذائية الضرورية يمكن معه تجنب حدوث مثل هذه الاختناقات ، وعليه يمكن أن يفترض أن الحد الأدنى لدرجة الاكتفاء الذاتى فى مثل هذه السلع الزراعية يجب أن لايقل عن ٣٠٪ من حجم الاستهلاك السنوى منها ، وذلك فى ظل الافتراض بأن فترة مابين ٣ — ٤ شهور تعد بالفترة الكافية لتدبير العجز عن احتياجات السوق المحلى عن طريق الاستيراد من العالم الخارجى .

٢ـ توفير النقد الاجنبى :ـ يعد هدف زيادة حصيلة المجتمع من العملات الأجنبية من بين الاهداف ذات الأولوية الأولى فى خطط وبرامج التنمية الاقتصادية فى أغلب البلدان النامية • وقد تختلف استراتيجية تحقيق هذا الهدف بين البلدان المختلفة لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها • كما قد تختلف استراتيجية تحقيق هذا الهدف داخل نفس المجتمع من مرحلة الى أخرى تبعا لمراحل التنمية المختلفة التى يمر بها واختلاف ظروفه الاقتصادية والاجتماعية من مرحلة الى أخرى • ففى البلدان الزراعية النامية ، وحيث يسود القطاع الزراعى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، قد يعتمد فى تحقيق هذا الهدف خلال المراحل الاولى من التنمية الاقتصادية على تركيز خطة التنمية فى زيادة الانتاج الزراعى خاصة من السلع الزراعية التصديرية أو البديلة للواردات أو من كليهما • أما فى مراحل التنمية التالية ، ومع زيادة الأهمية النسبية للقطاعات غير الزراعية فى النشاط الاقتصادى خاصة القطاعات الصناعية ، والاستخراجية ، فقد يشارك فى تحقيق هذا الهدف بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى ، من خلال زيادة صادراتها أو الاحلال محل وارداتها ، الا أنه قد يظل للقطاع الزراعى دوره الرئيس فى تحقيق مثل هذا الهدف •

وفى سبيل زيادة حصيلة النقد الاجنبى من خلال القطاع الزراعى فقد تركز خطط وبرامج التنمية الزراعية على زيادة الانتاجية والانتاج من المحاصيل التصديرية التقليدية مع تحسين قنواتها التسويقية ، ووضع السياسات المالية ، والائتمانية ، والسعرية التى تساعد على زيادة الصادرات منها ، أو أنها قد تركز على تنويع الصادرات الزراعية من خلال التوسع فى انتاج بعض المحاصيل التصديرية غير التقليدية وزيادة الصادرات منها من خلال البحث عن أسواق خارجية جديدة ، وذلك بغرض زيادة وتوفير نوعا من الاستقرار فى حصيلة النقد الأجنبى للمجتمع • هذا وقد تهدف خطط وبرامج التنمية الزراعية الى زيادة الانتاجية والانتاج من المحاصيل الزراعية البديلة للواردات من أجل تحقيق هذا الهدف • وقد تأخذ هذه الخطط بهذه الاتجاهات جميعها من أجل تحقيق نفس الهدف •

ان استقراء التطور التاريخى لهيكل الصادرات المصرية خلال الفترة منذ بداية الستينات الى منتصف الثمانينات يعكس التناقص المستمر فى الأهمية النسبية للصادرات الزراعية فى اجمالى الصادرات المصرية على الرغم من الزيادة فى قيمة الصادرات الزراعية ، حيث أنخفضت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية من ٦ر٨٦٪ من اجمالى الصادرات المصرية فى عام ١٩٦١ الى نحو ٦ر١٥٪ من اجمالى الصادرات المصرية فى عام ١٩٨٠ ثم الى٤ر١٥٪ منها فى عام ٨٤/١٩٨٥ على نحو مايشير اليه الجدول رقم (٣) . أن تناقص الأهمية النسبية للصادرات الزراعية فى اجمالى الصادرات المصرية على النحو المبين بالجدول السابق ذكره فيه ما يعكس زيادة مساهمة القطاعات غير الزراعية فى الصادرات المصرية وبمعدلات أكبر من معدلات الزيادة فى مساهمة القطاع الزراعى كنتيجة طبيعية لتغير هيكل الاقتصاد المصرى ، وأرتفاع الأهمية النسبية للقطاعات غير الزراعية من حيث المساهمة فى الأنتاج . هذا وفى نفس الوقت فان التطور التاريخى لهيكل الواردات المصرية خلال الفترة السابق ذكرها ، يعكس أيضا تناقص الأهمية النسبية للواردات الزراعية فى اجمالى الواردات المصرية (جدول رقم ٣) ، وهو مايعزى الى زيادة الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطة اللازمة لبرامج ومشروعات التنمية الاقتصادية خاصة فى الفترة ما بعد منتصف السبعينات .

ان تناقص الأهمية النسبية للواردات الزراعية فى اجمالى الواردات المصرية خلال الفترة المشار اليها من قبل لاينفى حقيقة زيادة الواردات الزراعية ، بمعدلات أكبر من معدلات الزيادة فى الصادرات الزراعية الأمر الذى أنعكس على الميزان التجارى الزراعى حيث اصبح يحقق عجزا متزايدا فى السنوات الأخيرة بعد أن كان فائضا خلال الستينات وبداية السبعينات، على نحو ما يشير اليه نفس الجدول السابق ذكره . هذا وقد يتضح تقلص دور القطاع الزراعى فى المساهمة فى توفير النقد الأجنبى فى السنوات الأخيرة وبدرجة أكبر اذا ماأخذ فى الحسبان الزيادة الكبيرة فى الواردات من السلع الغذائية الأخرى ، مثل السكر ، وزيوت الطعام ، واللحوم والألبان ومنتجاتها ، ودقيق القمح ، وغيرها من السلع الغذائية . ومن

جدول رقم (٣) الميزان التجارى الزراعى ، والميزان التجارى المصرى خلال السنوات ١٩٦١ — ١٩٨٦/٨٥ .

السنة	الميزان التجارى المصرى			الميزان التجارى الزراعى			
	الصادرات (مليون جنيه)	الواردات (مليون جنيه)	الفائض (أو العجز) (مليون جنيه)	الصادرات الزراعية		الواردات الزراعية		الفائض أو (العجز)
				مليون جنيه	% من اجمالى الصادرات	مليون جنيه	% من اجمالى الواردات	
١٩٦١	١٦٤٫٩	٢٤١٫٤	(٧٦٫٥)	١٤٢٫٨	٨٦٫٦	٤٤٫٧	١٨٫٥	٩٨٫١
١٩٦٥	٢٤٦٫٨	٤١٣٫٣	(١٦٦٫٥)	١٨٥٫١	٧٥٫٠	٩٣٫٧	٢٢٫٧	٩١٫٤
١٩٧٠	٣٥٥٫٤	٥١٧٫٨	(١٦٢٫٤)	٢٢٢٫٧	٦٢٫٧	٦٧٫٥	١٣٫٠	١٥٥٫٢
١٩٧٣	٣٩٦٫٣	٦٢٢٫٣	(٢٢٦٫٠)	٢٦٣٫٨	٦٦٫٦	١٩٢٫٢	٣٠٫٩	٧١٫٦
١٩٧٤	٦٥٣٫٩	١٢٥٢٫٨	(٥٩٨٫٩)	٣٥٨٫١	٥٤٫٨	٤٤٢٫٨	٣٥٫٣	(٨٤٫٧)
١٩٧٥	٦١٢٫٥	١٦٩١٫١	(١٠٧٨٫٦)	٢٧٠٫٧	٤٤٫٢	٣٨٥٫٨	٢٢٫٨	(١١٥٫١)
١٩٧٦	٦٢٩٫٧	١٦٤٦٫٢	(١٠١٦٫٥)	٢٥٦٫٦	٤٠٫٧	٣١٢٫٣	١٩٫٠٠	(٥٥٫٧)
١٩٧٧	٧٧٩٫٢	١٧٦٦٫٠	(٩٨٦٫٤)	٢٨٣٫٣	٣٦٫٣	٣٣١٫١	١٨٫٧	(٤٧٫٨)
١٩٧٨	١٣٨٨٫٥	٣٦٩٧٫٨	(٢٣٠٩٫٣)	٢١٩٫٩	١٥٫٨	٤١٨٫٠	١١٫٣	(١٩٨٫١)
١٩٧٩	١٧٥٨٫٤	٤٦٧٢٫٦	(٢٩١٤٫٢)	٣٦٩٫١	٢١٫٠	٤٤٠٫٧	٩٫٤٣	(٧١٫٦)
١٩٨٠	٢٦٩٧٫١	٥٣٠٤٫٤	(٢٦٠٧٫٣)	٤٢١٫٢	١٥٫٦٠	٥٨٤٫٨	١١٫٠٢	(١٦٣٫٦)
١٩٨٢/٨١	٢٧٦٥٫١	٦٥٦٩٫٠	(٣٨٠٣٫٩)	٤٥٥	١٦٫٥	١٤١٠	٢١٫٥	(٩٥٥)
١٩٨٣/٨٢	٢٦٨٢٫٩	٦٣٨٢٫٥	(٣٦٩٩٫٦)	٤٢٩	١٦٫٠	١٣٤٥	٢١٫١	(٩١٦)
١٩٨٤/٨٣	٢٨٥٩٫٨	٧٣٤٨٫٨	(٤٤٨٩)	٥٢٨	١٨٫٥	١١١٤	١٥٫٢	(٥٨٦)
١٩٨٥/٨٤	٢٨٣٧٫٨	٧٤٩٥٫٩	(٤٦٥٨٫١)	٤٣٦	١٥٫٤	١٢٣٢	١٦٫٤	(٧٩٦)
١٩٨٦/٨٥	٢٥٨٣٫٣	٦٨٤٥٫١	(٤٢٦١٫٨)					

المصدر :

(١) وزارة التخطيط الشعبة المركزية للتجارة الخارجية ، بيانات غير منشورة .

(٢) البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العددان الأول والثانى ، المجلد التاسع والثلاثون ، القاهرة ، ١٩٨٦ .